مقال تحليلي

# قراءة في مخرجات المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني

**د. هدير طلعت سعيد**
باحثة متخصصة في الشؤون الصينية

بعد سلسلة من المناقشات والاجتماعات المكثفة، اختتمت فعاليات المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني بالعاصمة الصينية بكين في 22 أكتوبر من العام الجاري، والذي تحمل نتائجه أهمية كبرى ليس بالنسبة لسياسات بكين داخليًا وخارجيًا فقط كونه المطبخ السياسي أو غرفة العمليات التي تُتخذ فيها القرارات وترسم السياسات والخطوط العريضة التي تحدد أولويات الصين للسنوات الخمس المقبلة أو ما يُعرف بـ"الخطة الخمسية"، بل أيضًا بالنسبة لصانعي السياسات في جميع دول العالم، في ظل استمرار النفوذ المتنامي لبكين على الساحة الدولية. ومن الجدير بالذكر أن الحزب الشيوعي الصيني (CCP) هو الحزب الحاكم، ويتحكم في جميع مؤسسات ومفاصل الدولة الصينية، كما أن هذا المؤتمر هو الأول للحزب في مئويته الثانية بعد أن احتفل العام 2021 بمرور 100 عام على تأسيسه، ومن ثم فقد كانت اجتماعات الحزب مهمة في تحديد رؤيته ورؤية القيادة الصينية لمستقبل ومكانة وسياسة الصين في المرحلة القادمة.

## أولاً: نظرة على السياق العام للمؤتمر

لا شكّ في أنّ توقيت المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني يأتي هذا العام وسط تحديات متزايدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، يمكن تناولها على النحو التالي:

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg
/ecsstudies

التحديات الداخلية: يتزامن انعقاد المؤتمر مع تحديات اقتصادية داخلية متزايدة؛ إذ تواجه الصين تباطؤًا في معدلات النمو الاقتصادي، واستمرار تداعيات جائحة كورونا في ظل استمرار تطبيق سياسة "صفر كوفيد" وعدم السماح بحالة واحدة من العدوى وما تفرضه من قيود على النشاط الاقتصادي وما ينتج عنها من اضطرابات داخلية. وهناك أيضًا التحديات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ، والقضايا المتعلقة بالتكوين الديمغرافي وتزايد معدلات الشيخوخة السكانية، وتفاوت توزيع الدخول وأزمة العقارات المستمرة، وتراجع معدلات الاستهلاك والطلب المحلي وارتفاع معدلات البطالة... إلخ.

التحديات الخارجية: يأتي انعقاد المؤتمر في ظل سياق دولي وإقليمي مضطرب يتسم باللا يقين وتتمثل أهم مؤشراته في تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي واضطراب سلاسل الإمداد العالمية والتقلبات في أسعار النفط نتيجة تداعيات أزمة جائحة كوفيد19-، والحرب الروسية الأوكرانية. هذا بالإضافة إلى التوترات الدولية مع الولايات المتحدة، وتحول نمط علاقة الغرب مع الصين إلى علاقات تنافسية وليس تعاونية باعتبارها التحدي الاستراتيجي الأكبر والأكثر تعقيدًا الذي تواجهه الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة فهي المنافس الوحيد الذي لديه نية لإعادة تشكيل النظام الدولي بشكل متزايد وفقًا لاستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي عامي 2017 و2022". وهو الأمر الذي ذكر صراحة لأول مرة في استراتيجية حلف شمال الأطلسي "الناتو" المناهضة للصين، والتي عكستها خريطة الطريق الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها الحلف خلال قمته في "مدريد" أواخر يونيو عام 2022، والتي باتت تنظر للصين باعتبارها تشكل "تحديًا" لمصالح دول الناتو وأمنها. يبرز هذا التنافس بشكل واضح في المحاولات الغربية المتكررة لاستغلال بعض الملفات والقضايا الداخلية الصينية، كذريعة للتدخل في الشئون الداخلية للصين، ومنها ملف تايوان خاصة بعد زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي للجزيرة ذات الحكم الذاتي في أغسطس الماضي، والوضع في هونج كونج، وقضايا حقوق الإنسان، فضلاً عن تطوير الولايات المتحدة لاستراتيجية الردع المتكامل، وبناء تحالفات دولية مناوئة للصين في منطقة الإندوباسيفيك مثل كواد وأوكوس، وحصار قطاعات تصنيع الرقائق والاتصالات والتكنولوجيا الفائقة الصينية.

في إطار السياق السابق، يبدو أن الحزب الشيوعي الصيني وقيادته يدركان جيدًا هذه التحديات ويتعاملان معها بشكل جاد، لا سيما أن مستقبل الحزب سيظل مرتبطًا بقدرته على تطوير ذاته وآلياته ومواكبة التغيرات في الداخل والخارج. وقد شكلت هذه التحديات الاستراتيجية المتزايدة المشار إليها سلفا التغيُّر في الفكر الاستراتيجي الصيني تجاه النظام الدولي الذي برز بوضوح في استجابة الصين للتنافس المتصاعد في تقرير العمل للمؤتمر العشرين. فعلى سبيل المثال، استبدِلَ الاعتقاد المركزي بأن الصين لا تزال تتمتع بفترة من "الفرص الاستراتيجية"، إلى تأكيد شي أنها دخلت "فترة من التطور تتزامن فيها الفرص الاستراتيجية والمخاطر والتحديات، وتتزايد الشكوك والعوامل غير المتوقعة"، وأن الصين تواجه "تغييرات جذرية في المشهد الدولي، وخاصة المحاولات الخارجية للابتزاز والاحتواء والحصار وممارسة أقصى قدر من الضغط على الصين".

وأكد تقرير العمل أيضًا أن "المحاولات الخارجية لقمع واحتواء الصين قد تتصاعد في أي وقت"، ولذلك "يجب أن تكون الصين أكثر وعيًا بالمخاطر المحتملة، وأن تكون مستعدة للتعامل مع أسوأ السيناريوهات".

## ثانيًا: أبرز مخرجات المؤتمر

خلص المؤتمر إلى عدة نتائج وقرارات منها ما هو استمرار وتأكيد لسياسات حالية تم وضعها خلال العقد الماضي، ومنها ما يعبر عن تطلعات وطموحات جديدة فرضت نفسها من واقع التطورات المعاصرة. كما كشف المؤتمر أيضًا عن العديد من الرسائل والدلالات ليس للداخل الصيني فحسب، وإنما للعالم الخارجي أيضًا، وهو ما يتضح في التالي:

1- تأمين ولاية ثالثة للرئيس الصيني شي جين بينغ كزعيم للحزب: وذلك عبر مصادقة الجلسة الكاملة الأولى للجنة المركزية الـ 20 للحزب على انتخاب الرئيس شي أمينًا عامًا للحزب، مما يرسخ موقعه كأقوى حاكم لجمهورية الصين الشعبية منذ ماو تسي تونغ، وترسيخ الدور الإرشادي لفكره السياسي داخل الحزب الشيوعي الصيني والمتمثل في الاشتراكية ذات خصائص صينية في عصر جديد. كما تم انتخابه أيضًا رئيسًا للجنة العسكرية المركزية للحزب، وهو ما يمهد الطريق إلى انتخاب شي رئيسًا للصين لفترة ثالثة خلال الاجتماع السنوي للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني المقرر في مارس 2023، مغيرًا بذلك العرف القائم على عشر سنوات فقط لفترتين بموجب التعديل الدستوري الذي حدث عام 2018.

2- تشكيل لجنة مركزية جديدة للحزب وإعادة انتخاب شي جين بينغ أمينًا عامًا لها: تمخض عن المؤتمر عدة تعديلات جوهرية على فريق القيادة العليا للحزب، المتمثلة في أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي (Psc) وأعضاء المكتب السياسي حيث تم انتخاب أربعة أعضاء جدد باللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب وهي أعلى هيئة قيادية في الصين، وتتكون من سبعة أعضاء، وذلك بنسبة تغيير تقترب من 65% من إجمالي أعضائها. هؤلاء الأربعة هم سكرتير الحزب في شانغهاي والمرشح لتولي رئاسة مجلس الوزراء لي تشيانغ (63 عامًا)، الذي أصبح الرجل الثاني في الحزب، ويُوحي اختيار لي رغم قلة خبرته برغبة شي في اعتماد الحكومة على رؤيته خاصة فيما يتعلق بتعزيز المنافسة التكنولوجية، وسكرتير الحزب في بيجين تساي تشي (تولى منصب نائب رئيس مكتب الأمن القومي سابقًا وعمل على ملف تايوان لسنوات)، ومدير المكتب العام للحزب الشيوعي والسكرتير الشخصي لشي دينغ تشويتشنغ (60 عامًا) وهو أصغر الأعضاء سنًا وأقلهم خبرة، إذ لم يسبق له العمل على مستوى الأقاليم، فضلاً عن عدم توليه أي منصب في مجلس الوزراء سابقًا. لكن قد يكون سبب تصعيده قربه الشديد من شي، وكونه أحد أكثر المسؤولين الذين يتمتعون بثقته. بالإضافة إلى سكرتير الحزب في غواندونغ لي تشي.

واستبعِد أربعة أعضاء من اللجنة الدائمة للمكتب السياسي هم: رئيس الوزراء لي كه تشيانغ (67 عامًا رئيس الوزراء والمدافع عن إصلاح نمط السوق والمشاريع الخاصة)، ورئيس مجلس الشعب الصيني لي تشان شو (72 عامًا)، ورئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي وانغ يانغ (67 عامًا)، وهو أحد الأصوات الأكثر ليبرالية في الحزب وداعية الإصلاح الذي اقترحه البعض كرئيس وزراء محتمل، ونائب رئيس الوزراء هان زينغ (68 عامًا). في حين تم إعادة تعيين العضوين الحاليين "وانغ هو نينغ" (67 عامًا) و"تشاو لي جي" (65 عامًا) اللذين يُعتقد أنهما يتمتعان بعلاقات وثيقة مع "شي" في اللجنة الدائمة.

وفي عضوية المكتب السياسي، استبدِلَ 13 من أصل 17 عضوًا، ولأول مرة خلال 25 عامًا، لا يضم المكتب السياسي أي امرأة خلفا لسان شونلان، المرأة الوحيدة بين أعضاء المكتب السابق والتي تقاعدت. يُستنتج من منهجية تشكيل القيادة الجديدة سيطرة "فصيل شي" المكون من مساعديه السابقين وقيادات تتفق مع رؤيته لمستقبل الصين إذ عكست جميع الاختيارات السابقة المذكورة سلفا ليس فقط ولاء جميع الأعضاء الجدد المطلق للرئيس شي وعدم الالتزام بأي أسبقية أو قواعد قائمة لعضوية PSC وأهمها قاعدة الحد العمري المعروفة "سبعة لأعلى وثمانية لأسفل" التي تنص على تقاعد الأعضاء بعد بلوغهم 68 عامًا عند وقت انعقاد المؤتمر فيما يمكن ترقية الأعضاء دون 67 عامًا في المناصب العليا أو احتفاظهم بالمناصب، لكن أيضًا خبراتهم التكنوقراطية المتصلة بطموح شي للفترة المقبلة، وعلى رأسها قطاع التكنولوجيا، والأمن، والتحديث العسكري، ومواجهة التغير المناخي.

والجدير ذكره أن هناك بعض الاستثناءات غير المتوقعة في استبعاد واختيار بعض الشخصيات حيث تم إزاحة لي كه تشيانغ ووانغ يانغ (كل منهما 67 عامًا) من عضوية اللجنة الدائمة للمكتب السياسي دون سن التقاعد (68 عامًا)، وأُزيحَ هو تشونخوا، أحد أهم المرشحين لرئاسة الوزراء، من عضوية المكتب السياسي رغم أنه أكمل للتو 59 عامًا فقط. لكن الجانب المشترك بين الشخصيات الثلاث هو انتماؤهم لفصيل سياسي منافس وهو جناح الرئيس السابق هو جينتاو، المعروف بفصيل "رابطة الشباب الشيوعي". وقد صُعِّدَ تشن ونتشنغ، وزير أمن الدولة، إلى عضوية المكتب السياسي لأول مرة، وعلى الرغم من أن لي تشيانغ لم يشغل منصبًا قياديًا وطنيًا، فإن ترقيته تكسر سابقة طويلة الأمد مفادها أنه كان ينبغي لرئيس الوزراء الجديد أن يعمل في منصب نائب رئيس الوزراء. كما صُعِّدَ وزير الخارجية وانغ يي إلى عضوية المكتب السياسي لكي يصبح أعلى دبلوماسي صيني على الرغم من أنه بلغ من العمر (69 عامًا)، وليحل محل يانغ جيتشه الذي تخطى سن التقاعد، ومُنِحَ السفير الصيني في واشنطن، المعروف بحدته وقربه الشخصي من شي، تشين غانغ، عضوية اللجنة المركزية، وهو ما يؤهله لتولي وزارة الخارجية أو منصب دبلوماسي رفيع آخر في المستقبل القريب. كما أُبقِيَ الرئيس شي على الجنرال تشانغ يوتشيا المعروف بصلته الوثيقة بالرئيس، البالغ 72 عامًا والذي تخطى الحد الأقصى وفقًا للتقاليد العمرية، في عضوية المكتب السياسي وصُعِّدَ لمنصب النائب الأول لرئيس اللجنة العسكرية التي يرأسها شي. تشير جميع الاختيارات والاستثناءات السابقة إلى التوجه لنهج أكثر مركزية في حكم الصين.

3- التأكيد على مركزية الحزب الشيوعي الصيني في قيادة النهضة الصينية / التجديد الوطني: يؤمن الرئيس الصيني إيمانًا قويًا بالحزب الشيوعي وبمهمته الرئيسية التي تتمثل في جعل الصين عظيمة مرة أخرى، وبالتالي أكد على حتمية التمسك بالقيادة القوية للحزب الشيوعي، واصفا إياها بأنها أساس الحزب والدولة، وشريان الحياة بالنسبة لهما، والركيزة الأساسية التي تعتمد عليها مصالح جميع أفراد الشعب ورفاهته. لقد استطاع الحزب تحقيق تنمية اقتصادية سريعة واستقرار اجتماعي طويل الأمد وفرا له قاعدة صلبة من الشرعية السياسية.

ومن أهم مؤشرات هذا الإنجاز أن الصين ظلت ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأكبر منتج، وأكبر تاجر للسلع، وصاحبة أكبر رصيد لاحتياطي النقد الأجنبي، وتمتلك الآن أكبر طبقة ذات دخل متوسط في العالم يصل تعدادها إلى 400 مليون شخص، وهذا يعني إمكانات هائلة للاستهلاك. كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 12500 دولار أمريكي، وتوسع الناتج المحلي الإجمالي للصين بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 6. 6% في الفترة من 2013 إلى 2021، وهو أعلى من متوسط معدل النمو للاقتصاد العالمي البالغ 2. 6%، و3. 7% للاقتصادات النامية. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للصين من 53. 9 تريليونات يوان إلى 114. 4 تريليونات يوان ليمثل 18. 5% من الاقتصاد العالمي بزيادة 7. 2 نقطة مئوية.

تحتل الصين أيضًا المرتبة 11 في مؤشر الابتكار العالمي بزيادة 23 مرتبة خلال عشرة سنوات، وزاد عدد الشركات الصينية المدرجة في قائمة "فورتشن غلوبال 500"، حيث وصلت 145 شركة صينية إلى القائمة في عام 2021، ارتفاعًا من 95 في عام 2012، وذلك ضمن زيادة مستمرة على مدار 19 عامًا متتاليًا. وتم انتشال ما يقرب من 800 مليون من فقراء الريف من براثن الفقر. تم إنشاء أكبر نظام تعليمي ونظام للضمان الاجتماعي ونظام طبي وصحي في العالم كما ارتفع متوسط العمر المتوقع للصينيين إلى 78. 2 سنة. أصبحت الصين شريكًا تجاريًا رئيسيًا لأكثر من 140 دولة ومنطقة، وانخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 34%، كما تصدرت الصين العالم من حيث القدرة المركبة لطاقة الرياح والطاقة الكهروضوئية،

وفي إنتاج وبيع سيارات الطاقة الجديدة. قدمت الصين أيضًا مساهمات تاريخية في تحقيق وتنفيذ إتفاق باريس للمناخ، معلنة أنها ستحقق ذروة إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل حلول عام 2030 والحياد الكربوني قبل عام 2060، ونفذت استراتيجية أكثر استباقية للانفتاح، وأصبح البناء المشترك لـ"الحزام والطريق" أحد أكثر السلع العامة الدولية شعبية في العالم. لعبت مبادرة الحزام والطريق دورا إيجابيا في سد فجوة التنمية وتسهيل الحد من الفقر على مستوى العالم.

4- إقرار تعديلات دستورية جديدة: من بين التعديلات التي أُدخلت مؤخرًا على ميثاق الحزب النص على أن شي هو الزعيم "الجوهري" للحزب، وتأكيد "الموقع المحوري" لشي داخل الحزب وسلطة الحزب المركزية في الصين، ومطالبة أعضاء الحزب البالغ عددهم نحو 97 مليونا بدعم الدور المحوري للرئيس شي داخل اللجنة المركزية للحزب والحزب بمجمله". كما وافق المؤتمر على إدراج مضامين مثل "الحزب هو أعلى قوة قيادية سياسية" و"التمسك بقيادة الحزب الشاملة وتعزيزها" ضمن دستور الحزب. كما قرر الحزب الشيوعي أن يدرج لأول مرة إشارة في ميثاقه تؤكد المعارضة الحازمة للانفصاليين الذين يسعون للحصول على استقلال تايوان، وردعهم. كما تضمنت تعديلات دستور الحزب الشيوعي الصيني مصطلح "النضال" أو "الروح القتالية" في ميثاق الحزب، وذلك في إطار التأكيد على "صينة تايوان".

من ناحية أخرى، ركز "دستور الحزب الشيوعي الصيني (المشروع المعدل) " على إرساء الهدف المئوي الثاني لبناء دولة اشتراكية حديثة على نحو شامل وذلك بعد نجاح تحقيق الهدف المئوي الأول للحزب الشيوعي الصيني المتمثل في بناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل مع النجاح في حل مشكلة الفقر المدقع في الصين كخطوة مهمة على الطريق التاريخي للأمة الصينية للتجديد الوطني. وتحقيقًا لهذه الغاية تم اعتماد خطة استراتيجية من خطوتين: تحقيق التحديث الاشتراكي بشكل أساسي من عام 2020 إلى عام 2035، وبناء الصين لتصبح دولة اشتراكية حديثة عظيمة مزدهرة وقوية وديمقراطية ومتقدمة ثقافيا ومتناغمة من عام 2035 إلى منتصف هذا القرن. وفي السنوات الثلاثين القادمة ستركز جميع أعمال الحزب الدولة على هذه المهمة المركزية.

5- التمسك بالتنمية كأولوية قصوى للنهوض الوطني: يروج الرئيس الصيني للتنمية الاقتصادية باعتبار أن استمرار الشرعية السياسية للحزب ترتبط بالحفاظ على معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة وتحقيق إنجازات كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وقد تم تحديد " التحديث الصيني النمط/ ذا الخصائص الصينية "هدفا لتحقيق مكانة الدولة ذات الدخل المرتفع، وإنجاز بناء دولة اشتراكية حديثة قوية على نحو شامل. يقوم هذا التحديث على تسريع إنشاء نمط تنموي جديد يرتكز على التنمية العالية الجودة من شأنها إعطاء الأولوية للابتكار والتكنولوجيا والتعليم والعلوم، مع التركيز على مفهوم "التداول المزدوج" القائم على التحوّل للاعتماد على دعم الاستهلاك المحلي وليس فقط التصدير وتقوية قدرات الإكتفاء الذاتي في قطاع التكنولوجيا وسلاسل التوريد مما يحقق أكبر قدر من فك الارتباط أو الانفصال الاقتصادي عن الولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، يتطلب التحديث الصيني أيضًا تسريع تطوير نظام الإسكان وتحسين التعليم، وتعزيز التنمية الخضراء، فضلاً عن تنظيم آلية تراكم الثروة أي إعادة توزيع أفضل للدخل / الثروة بهدف التسريع من الوصول إلى تحديث الرخاء المشترك للجميع مما يحقق هدف الرفاهية. وهذا معناه أن شي سيعزز من سيطرة الحزب على القطاع الخاص ما في ذلك مجموعة علي بابا العملاقة للتجارة الإلكترونية من خلال منح لجان الحزب الشيوعي دورًا أكبر داخل الشركات والمؤسسات الخاصة إلى جانب المزيد من السيطرة الحزبية على خطط مؤسسات الدولة والوزارات الاقتصادية، مما يشير إلى أنها عودة إلى نوع من الاقتصاد تسيطر عليه الدولة بدرجة أكبر.

من ناحية أخرى، تم التأكيد على استمرار انفتاح الاقتصاد الصيني على العالم الخارجي وأن تداعيات «كورونا» لن تجعلها تنكفئ على نفسها اقتصاديًا وتجاريًا، فلا يمكن للصين أن تتطور من دون العالم، والعالم يحتاج أيضًا إلى تطور الصين، لكن مع تركيز الجهود على دعم وتعزيز الشراكة التنموية مع الدول الأفريقية وغيرها من الدول النامية لتسريع وتيرة التنمية، وكذلك التركيز على مجالات تنافس القوى العظمى، من قبيل برنامج تكنولوجيا الجيل الخامس والرقائق وحماية البيئة والتنمية الخضراء.

6- تسريع تحديث القوة العسكرية الشاملة، مع التنسيق بين الأمنين الداخلي والخارجي، والتوازن بين الأمن والتنمية: أقر المؤتمر تسريع بناء الجيش الوطني ذي الخصائص الصينية، والتطبيق الشامل لأفكار شي جين بينغ حول تقوية الجيش في عصر جديد،

لرفع القدرة الاستراتيجية على الدفاع عن سيادة الدولة وأمنها ومصالحها التنموية، وبناء الجيش الشعبي وعصرنته ليصبح جيشا من الدرجة الأولى في العالم عند حلول الذكرى المئوية لتأسيسه عام 2027. فضلاً عن استمرار تطبيق مفهوم الأمن القومي بمعناه الشامل بما في ذلك إمدادات الصين من الغذاء والطاقة والسلع الصناعية وتحسين أنظمة الإنذار المبكر، والحاجة الملحة إلى تنسيق التنمية والأمن وهي فلسفة انتهجها الحزب منذ تأسيسه وعمل لترسيخها في مؤسسات وإدارات حكمه. يتضح من ذلك أن هواجس الأمن القومي صارت أولوية متقدمة في الصين حيث لوحظ تركيز الرئيس شي على موضوع الأمن، بدليل ورود مفردتي «الأمن» و«الأمان»، أكثر من 70 مرة في بيانه السياسي/ الحزبي، وكذلك التركيز على مجالات تنافس القوى العظمى من قبيل برنامج الصين الفضائي والتكنولوجي والتحديث العسكري الشامل. وفي هذا الإطار، جدّد الحزب الشيوعي الصيني دعوته للدول إلى تنفيذ مبادرة التنمية العالمية المقترحة من الصين ومبادرة الأمن العالمي لتعزيز التنمية العالمية، على اعتبار أنهما تمثلان أداة تسريع شاملة لأجندة الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة العالمية.

7- التأكيد على أهمية دور الشعب الصيني في تحقيق أهداف الحزب، فقد كرر الرئيس شي جين بينغ في خطابه كلمة (الشعب) حوالي 85 مرة مشيرا إلى أن "الدولة هي الشعب والشعب هو الدولة". كذلك أكد على أهمية "شباب الأمة" ودوره في تحقيق المزيد من الإنجازات للصين في كافة مناحي وأهداف سياسات الحزب الشيوعي.

8- تأكيد موقف الصين بشأن القضايا المهمة ذات الصلة بسيادتها ووحدتها الترابية، حيث عكست نتائج المؤتمر العشرين توجيه رسالة للإدراة الأمريكية وللسلطات الحاكمة في تايوان مفادها أن قضية تايوان تخص الصينيين وحدهم، دون غيرهم، وأن بكين تدعم إعادة التوحيد السلمي، لكن دون التعهد بالتخلي عن استخدام القوة إن لزم الأمر. من ناحية أخرى، أكدت التعديلات التي تم إقرارها على دستور الحزب الشيوعي الصيني، على النص – لأول مرة – على "معارضة وكبح استقلال تايوان بكل حزم"، وهو ما يقطع الطريق على أية محاولة من جانب تايوان للانفصال عن الوطن الأم، وذلك في إطار التأكيد على "صينية تايوان". وبالنسبة لهونج كونج وماكاو أكدت الصين على الالتزام بمبادئ "دولة واحدة ونظامان" واحترام الحكم الذاتي لهما كمنطقتين إداريتين خاصتين.

9- إعادة التأكيد على أن الصين ستلعب دورًا أكثر حزمًا في تشكيل النظام الدولي، وفق رؤيتها، وليس وفق قواعد الغرب: حيث وجه المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي رسالة مفادها أن الصين تواجه بيئة خارجية معادية بشكل متزايد وأنه يجب عليها المثابرة - رغم الضغوط الدولية - من أجل زيادة قوتها حتى الوصول إلى نقطة يضطر فيها بقية العالم إلى التكيف مع (قوة) الصين. وفي هذا الإطار، تؤكد الصين دوما أنها ترفض عقلية الحرب الباردة والمعايير المزدوجة، وتعارض الهيمنة وسياسة القوة بكافة أشكالها، وتنتهج سياسة خارجية سلمية مستقلة تحدد من خلالها مواقفها وفقًا لطبيعة الأمور. كما تنتهج أيضًا سياسة دفاع وطني ذات طبيعة دفاعية، ولن تسعى إلى الهيمنة أو التوسع مهما كان مستوى تنميتها، فهي تدعو لممارسة التعددية وتلتزم بطريق التنمية السلمية لدفع بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية وخلق نوع جديد من العلاقات الدولية القائمة على الاحترام المتبادل والعدالة والإنصاف والتعاون والكسب المشترك، بما يسهم في تعزيز السلام والتنمية في الساحة الدولية.

## رؤية مستقبلية:

من شأن استمرار الرئيس شي جين بينغ في سدة الحكم أن يواصل سياساته وجهوده الرامية لترسيخ القوة الصينية في مجالات ذات أولوية استراتيجية بالنسبة لبلاده خاصة على الصعيدين التكنولوجي والعسكري، فضلاً عن مواصلة الجهود الرامية للتوحد سلميًا مع تايوان، أو بالقوة العسكرية، وذلك كملاذ أخير. كذلك يتوقع استمرار التوجه الذي يبني نموذج النمو الاقتصادي الصيني على قوة السوق المحلي بدلًا من الاعتماد الطويل على "التداول الخارجي" أو السوق العالمي والديون كمحركين للنمو، وكذلك استمرار تعزيز الرئيس شي من توظيف حملته لتنظيف الحزب من الفساد، وعدم التخلي عن سياسة "صفر كوفيد" بالرغم من كلفتها الاقتصادية والاجتماعية إذ ثمة اعتقاد واسع في الصين بأن هذه السياسة مناسبة لظروفها وقد منعت ظهور أعداد وفيات كبيرة كما حدث في بلدان أخرى، على رأسها الولايات المتحدة.

ستستمر بكين أيضًا في تبني ذات التوجهات والاستراتيجيات التي تؤدي إلى تحقيق مصالحها الوطنية في سياق علاقاتها مع مختلف القوى الدولية عبر "دبلوماسية الدول الكبرى ذات الخصائص الصينية"، وكذلك العمل على تسويق وترويج المبادرات والأطروحات التي تعكس رؤيتها للنظام

الدولي، ومنها -على سبيل المثال- بناء مجتمع المصير المشترك للبشرية، ومبادرة الحزام والطريق، ومبادرة الأمن العالمي، ومبادرة التنمية العالمية، فضلاً عن إقامة نمط جديد للعلاقات بين القوى الكبرى.

ومن المتوقع استئناف -وربما تصعيد- سياسة الصين الخارجية الحازمة خاصة في القضايا الخلافية الرئيسية مع الغرب وعلى رأسها تايوان وهونج كونج وبحر الصين الجنوبي وملف حقوق الإنسان وتكنولوجيا الجيل الخامس وبرنامج التحديث النووي، وإن أبدت بكين درجة عالية من ضبط النفس فيما يعرف " بالتصعيد المنضبط "، وهو ما وضح على سبيل المثال لا الحصر في رفض الإنجرار إلى مواجهات عسكرية حول تايوان، وذلك على الرغم من التصريحات الاستفزازية من تايوان، أو من الولايات المتحدة. وهو ما يعني أن التوتر والتصعيد سوف يكون السمة الغالبة للعلاقات بين بكين وواشنطن خلال المرحلة المقبلة خاصة بعد البيان والتصريحات الصادرة عن المؤتمر. وبالرغم من استمرار إتجاه بكين لسياسة خارجية أكثر حزما خاصة فيما يخص مصالحها الأساسية أو الجوهرية (Core Interests) لكن هذا لا يعني أنها تريد الاصطدام أو المواجهة بل بالعكس فهي تريد الحفاظ على علاقات طبيعية قدر الإمكان مع الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، وإلا فسيكون من الصعب عليها الحفاظ على تنميتها الاقتصادية. كما أن هناك العديد من الملفات التي تحرص فيها الصين على التعاون مع الولايات المتحدة ومنها تغير المناخ وأمن الصحة العالمي والحد من التسلح وغيرها، وهو ما إتضح في تأكيد الرئيس شي خلال المؤتمر على استعداد الصين للعمل مع الولايات المتحدة والاحترام المتبادل والتعايش السلمي وإيجاد سبل للتوافق في العصر الجديد في العديد من القضايا مما يساعد على زيادة الاستقرار وتعزيز السلام والتنمية في العالم. وعليه، من المرجح استمرار العلاقات بين الصين والولايات المتحدة في إطار علاقة تسمى " التنافس التعاوني Cooperative Rivalry" أو "المنافسة المدارة Managed Competition" التي تسمح بتحقيق ما هو متناقض؛ التنافس والتعاون ضمن نظام قائم على القواعد.

على صعيد آخر، قد نشهد أيضًا خلال المرحلة المقبلة درجة أكبر من الانفصال الاقتصادي " Decoupling "بين الصين والولايات المتحدة، فتوجه الصين نحو الإكتفاء الذاتي التكنولوجي خاصة المحركات وأجزاء الإلكترونيات المعقدة عبر استراتيجية " صنع في الصين 2025"، وفرض الولايات المتحدة وبصورة أقل حلفائها الغربيين عقوبات اقتصادية على الشركات التكنولوجية الصينية، من شأنه أن يسرع عملية الفصل نسبيا. كما أن استخدام البنية التحتية التي تم بناؤها كجزء من مبادرة الحزام والطريق، يمكننا أن نتوقع قيام الصين بإعادة توجيه بعض تجارتها نحو أوراسيا وأفريقيا.

لكن من المهم التأكيد أيضًا على أن العلاقات التجارية والاستثمارات وسلاسل التوريد لا يمكن فكها بسرعة، فلا يزال السوق الصيني هو الرهان الأكثر جاذبية للنمو طويل الأجل، ولا تستطيع الشركات الصينية حتى الآن تحمل خروج التكنولوجيا الأجنبية الفائقة، ولا يزال هناك قصورا صينيا في مجال بعض التكنولوجيات الشديدة الأهمية مثل الأجزاء الأكثر الحساسة والمحورية في المنتجات الإلكترونية التي تأتي من الولايات المتحدة أو بعض حلفائها الغربيين، والآسيويين، وتكنولوجيا محركات الطائرات والسيارات. وبالتالي فإن الانفصال السريع سيكون صعبًا وقد يكون مستحيلًا. وعليه، يبدو أن هناك توجهًا لدى البلدين الصين وأمريكا على السواء، للفصل التدريجي والبطيء، فإلى حين تستبدل أمريكا سلاسل التوريد والمنتجات الصينية الرخيصة، فإن بكين تكون إقتربت من تحقيق تقدم في مجالات التكنولوجيا المعقدة التي ما زالت متأخرة فيها كثيرًا عن أمريكا وحلفائها. فأمريكا تسعى بالأخص إلى محاولة تدريجية لإيجاد مصادر بديلة للصين في المنتجات الحساسة مثل المعادن الأرضية النادرة وأشباه الموصلات، وبالأخص تحرير صناعتها العسكرية من القيد الصيني، وكذلك تقليل تأثير المال الصيني في أسواق المال الأمريكي، وظهر هذا في تراجع بكين من المركز الأول في حيازة السندات الأمريكية للمركز الثاني. من جانبها، تسعى الصين لتعزيز علاقاتها الاقتصادية الدولية بما في ذلك مع روسيا، مع زيادة الطلب المحلي الصيني ليكون بديلًا في حال تراجع الصادرات لأمريكا وحلفائها.

واتصالًا بما سبق، يُتوقَّع أن يتصاعد التنافس مع الولايات المتحدة حول النفوذ في عدة مناطق ومنها دول الشرق الأوسط، خصوصًا في المجالات التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية وهي مناطق تُعوِّل عليها الصين كثيرًا ضمن نظرتها الاستراتيجية للتحول إلى قوة كبرى ضمن عالم متعدد الأقطاب. والمؤكد أن اشتداد التنافس ليس من مصلحة مصر أو العالم العربي لأن هذا التصعيد قد يضع العديد من دول العالم في تجربة إختبار صعبة في إطار

لحظة «الاختيار» التي وجدت هذه الدول نفسها فيها مثلما حدث في الحرب الروسية الأوكرانية حيث أدركت هذه الدول أن توجه الحياد أو الاستقلالية هو الأفضل لتحقيق مصالحها الوطنية. وبالتالي، هناك حاجة لأفكار مبتكرة، ومفهوم حاكم للسياسة الخارجية المصرية للتعامل مع متغيرات النظام الدولي، ويمكن تأكيد تعدد وتنويع الشراكات وتطوير علاقاتها بالتوازي والتوازن مع كل منهما أو مراجعة خبرات الدول التي تتبنى مفاهيم جديدة للحياد والاستقلالية الخارجية، ليس فقط لأن مصر كانت إحدى الدول الرائدة في تبني عدم الانحياز وقيادة حركتها، ولكن لأن المصلحة الوطنية تتطلب فهمًا لمستقبل النظام الدولي، وتفاعلات مختلفة مع دوله الكبرى من ناحية، وبناء القدرات المحلية، المتعلقة بالاقتصاد وبالقوة الخشنة والقوة الناعمة، والتحرك الإقليمي النشط، وبحيث تكون الدولة جزءًا ضروريًّا من حل المشاكل الإقليمية من ناحية أخرى.

باختصار، رغم أن المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني قد حقق أهدافه المتمثلة في توحيد التفكير، وتقوية الثقة، ورسم المسار، ورفع الروح المعنوية؛ فلا يزال الحزب الشيوعي الصيني يواجه عددًا من التحديات في المرحلة المقبلة وبعد مؤتمره العشرين لكن يظل التحدي الاقتصادي هو الأبرز والأهم لما له من تأثير سلبي على شعبية الرئيس شي في الداخل، وعلى استمرار شرعية الحزب المرتبطة بتحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة، خاصة في ضوء توقع استمرار تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي نتيجة استمرار تداعيات سياسة "صفر كوفيد" وما ينتج عنها من اضطرابات داخلية وكذلك تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية. بشكل عام، ستوضح السنوات المقبلة مدى قدرة الحزب الشيوعي الصيني على الاستمرار في التكيف، واجتياز التحديات.